

Distr.: General
8 January 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦١٥، المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين“:

”يرحب مجلس الأمن بالأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بان كي - مون. ويلتزم المجلس بالعمل معه عن كثب وبطريقة مركزة وذات منحى عملي من أجل التصدي بطريقة أفضل للتحديات والمخاطر المترابطة والمتعددة الوجوه التي تواجه عالمنا، في إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

”ويتعهد مجلس الأمن بدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويكرر تأكيد التزامه بمبادئ المساواة بين جميع الدول في السيادة، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول كافة، ويؤكد كذلك الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، وأهمية الالتزام بمبادئ الامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأية طريقة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

”ومجلس الأمن، إذ يشير إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١] سلمت بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي مسائل مترابطة ومتداعمة، يؤكد أن التحديات والمخاطر التي تواجه المجتمع الدولي تقتضي ردا حاسما ومتسقا يستند إلى نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس من جديد التزامه بمعالجة جميع أنواع التهديدات التي تواجه السلام

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

080107 080107 07-20413 (A)

والأمـن الـدوليين بمـا في ذلـك الـصراع المـسلح والإرهـاب وانتـشار أسـلحة الدمار الشامل.

"ويعترف مجلس الأمن بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب الذي يشكل بجميع أشكاله ومظاهره واحدا من أكثر التهديدات خطورة على السلام والأمن. وعلى ذلك، يرحب المجلس باعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويعلن أنه على أهبة الاستعداد لأداء دوره في تنفيذها. ومن منطلق المسؤولية المنوطة بالمجلس في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة شرور الإرهاب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يؤكد المجلس تصميمه على تكثيف جهوده بما في ذلك في ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع قمة مجلس الأمن، المعقود في سياق مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى نتائج عملية . ويؤكد من جديد كذلك أنه يتعين على الدول أن تكفل تماشي التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تصميمه على اتخاذ إجراءات ملائمة وفعالة لمواجهة أي تهديد للسلام والأمن الدوليين ينجم عن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وذلك تمشيا مع مسؤولياته الرئيسية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

"ويعترف مجلس الأمن بأهمية زيادة فعالية الجهود الدولية المبذولة لمنع الصراعات، بما فيها الصراعات داخل الدول، ويشجع الأمين العام، حسب ما طُلب بالفعل في قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، على تزويد المجلس بمزيد من التقارير التحليلية المنتظمة عن المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها صراعات مسلحة، ويؤكد أهمية وضع استراتيجيات شاملة بشأن منع الصراعات من أجل تفادي الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي تنجم عن الصراع المسلح.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة النهوض بقدرة الأمم المتحدة على تقييم حالات الصراع، وضرورة توخي الفعالية في تخطيط وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والاستجابة العاجلة والفعالة لأي ولاية يحددها مجلس الأمن. كما يعترف المجلس بأهمية وضع نهج أقرب إلى الطابع الاستراتيجي إزاء الإشراف على حفظ السلام وتوجيهه، من أجل زيادة احتمالات نجاح عملية الانتقال في البلدان

المعنية إلى أقصى حد ممكن، وحتى تتسنى الاستفادة بأنجع السبل من موارد حفظ السلام الشحيحة. وتحقيقا لهذا الهدف، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يركز في إدارة بعثات حفظ السلام وتقديم التقارير عنها على الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحقيق أهداف البعثة، سواء من جانب الحكومة المضيفة أو المجتمع الدولي، وأن يقترح على المجلس، حسب الاقتضاء، مبادرات تكفل التعجيل بعملية الانتقال.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع من أجل مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إرساء الأساس اللازم للسلام والتنمية المستدامين، ويرحب في هذا الصدد بإنشاء لجنة بناء السلام التي ينبغي أن تضطلع بدور هام لبلوغ الهدف المتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على التنسيق مع المنظمات الإقليمية، والبلدان الواقعة في المناطق المعنية، والجهات المانحة، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المستفيدة، والاضطلاع بأنشطة بناء السلام، ولا سيما منذ بداية عمليات حفظ السلام وحتى يتحقق الاستقرار والإعمار والتنمية, ويعرب المجلس عن تقديره للتقدم المحرز حتى الآن في العمل المبدئي الذي تضطلع به اللجنة فيما يتصل ببوروندي وسيراليون. ويؤكد المجلس أهمية التفاعل الوثيق بين الهيئتين، وسوف يتطرق بانتظام في مناقشاته إلى الأعمال التي تضطلع بها لجنة بناء السلام وسوف يضع في اعتباره المشورة التي تقدمها اللجنة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالعمل في شراكة مع الأمين العام، والأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ومع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف في أحد الصراعات، ومع البلدان المساهمة بقوات، وجهات التمويل وغيرها من أصحاب المصلحة سعيا وراء الهدف المشترك المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين“.
